



عمل فني من إعداد: هبة حروب

حبس وإساءات واستغلال: احتجاز النساء في سوريا

عندما خرج السوريون رجالاً ونساءً إلى الشوارع في بدايات عام 2011 في تظاهرات سلمية للمطالبة بإصلاحات ديمقراطية، استجابت السلطات بقمع متصاعد تضمن عمليات احتجاز تعسفي وحالات اختفاء قسري وتعذيب.

وبعد مرور أربع سنوات، بلغ عدد الأشخاص الذين احتجزتهم القوات الحكومية أكثر من 200,000 شخص، حسب التقديرات، بمن فيهم آلاف النساء. ومن الصعب معرفة الأرقام الدقيقة للمحتجزين إذ أن الحكومة السورية لا تتيح للمراقبين المستقلين إمكانية الوصول إلى مراكز الاحتجاز. وتشير الجهود التي بذلتها جماعات حقوق الإنسان السورية لتوثيق هذه الحالات بأن آلاف النساء تعرضن للاحتجاز، وأن مئات منهن ما زلن قيد الاحتجاز، وغالباً ما يُمنعن من الاتصال بالعالم الخارجي.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان والمركز السوري للإحصاءات والبحوث يقدران أن 2850 امرأة ما زلن محتجزات لدى قوات الأمن السورية في جميع أنحاء سوريا، بمن فيهن ما لا يقل عن 120 فتاة تقل أعمارهن عن 18 عاماً. وقد وثق مركز توثيق الانتهاكات في سوريا حوالي 1800 حالة لنساء احتجزن تعسفاً، بمن فيهن 69 فتاة تقل أعمارهن عن 18 عاماً. وأكدت المنظمات الثلاثة بأن 19 امرأة على الأقل لقين حتفهن أثناء الاحتجاز وبسبب التعذيب، بمن فيهن فتيات تقل أعمارهن عن 18 عاماً. (آذار 2011 إلى 31 كانون الثاني 2015)



ونظراً لمناخ العنف المنتشر، واستمرار القمع، والتهديدات، والوصم الاجتماعي، وفشل المجتمع الدولي في التصدي للإفلات من العقاب وحماية المدنيين، فإن معظم النساء يترددن في الإبلاغ عن الإساءات التي تحدث في أماكن الاحتجاز، مما يزيد في تعقيد جهود التوثيق. وهذا بدوره يجعل من المساءلة والإنصاف النفسي-الاجتماعي، واللذين يعتبران عنصرين مهمين لتسوية النزاع، أمراً شديداً الصعوبة.

لقد تطورت غايات وأنماط احتجاز النساء مع استمرار الحرب. فخلال الأشهر الأولى من الثورة، كانت تُحتجز النساء الناشطات والمعارضات والعاملات في مجال حقوق الإنسان. بيد أن الحكومة السورية سرعان ما بدأت باعتقال النساء من أقارب أعضاء المعارضة والجنود المنشقين والنشطاء، وذلك من أجل ممارسة الضغوط عليهم لتسليم أنفسهم للسلطات. وبعد ذلك بدأ النظام والمليشيات الموالية له بالاحتجاز العشوائي للنساء في معازل المعارضة، وذلك لاستخدامهن في صفقات تبادل الأسرى مع جماعات المعارضة المسلحة. ثم بدأت هذه الجماعات بدورها تحتطف النساء أيضاً لاستخدامهن كأوراق مساومة.

وعادة ما تُحتجز النساء ضمن ظروف احتجاز قذيمة ومهينة، حيث يتم حشرهن في زنانات مزدحمة ومظلمة وبصرف النظر عن وضعهن الصحي أو أعمارهن. وتزداد هذه الظروف سوءاً في مراكز الاحتجاز السرية الموجودة في أقبية تحت الأرض، من قبيل مركز الاحتجاز في الفرع 215 للاستخبارات العسكرية الذي ينتشر فيه استخدام التعذيب البدني والنفسي، والمضايقات والإساءات الجنسية. وتصل هذه الإساءات إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وهذا يتضمن مسؤولية فردية على مرتكبي الإساءات بموجب القانون الدولي.

وكما حدث في نزاعات أخرى، فقد شهد النزاع السوري المستمر منذ مدة طويلة استخداماً تدريبياً للنساء كسلاح في الحرب وللترهيب. فتأثير هذه الانتهاكات لا يقتصر على إيقاع الأذى النفسي والبدني بالنساء المحتجزات، بل يؤدي أيضاً إلى تحطيم العائلات وتقويض النسيج الاجتماعي السوري، مما يجعل من الأمل في عودة الظروف الطبيعية أمراً بعيد المنال مع مرور الأيام.

تهدف الشهادات الواردة في صحيفة الوقائع هذه إلى تسليط الضوء على أنماط الانتهاكات التي وتقتها الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان في عام 2014 بدعم من عدة جماعات سورية معنية بحقوق الإنسان. وقد تم تغيير أسماء الشهود والضحايا من أجل حمايتهم.

استهداف النساء الناشطات

منذ بداية الثورة، كان للنساء صوت قوي ضمن المعارضة في جميع أنحاء البلد. وشاركت النساء على نطاق واسع في توزيع المساعدات الإنسانية، والمشاركة في التظاهرات وتطوير مبادرات المجتمع المدني بأسلوب ديناميكي. وعمدت الحكومة السورية والمليشيات المؤيدة لها باحتجاز النساء تعسفاً، خصوصاً المشاركات في الاحتجاجات السلمية، والناشطات، والمعارضات، والصحفيات، والعاملات في مجال الإغاثة، وفي بعض الحالات، قامت السلطات بتعذيبهن وارتكبت إساءات جنسية ضدهن. وعلى الرغم من أن السلطات أفرجت عن العديد من المعتقلات بعد فترة قصيرة من احتجازهن، إلا أنها احتجزت بعضهن لمدة أطول بغية ممارسة الضغط على أسرهن أو لردع أقاربهن عن المشاركة في الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وقامت وسائل الإعلام الحكومية بوصف تلك النساء بأنهن "إرهابيات" و "مخربات" وحتى "مستعبدات جنسيا للجماعات الإرهابية".

ندى، 39 عاماً، ناشطة إعلامية

اعتُقلت ندى عدة مرات منذ انطلاق حركة الاحتجاج الشعبي في سوريا، وذلك بسبب تغطيتها الإعلامية للأحداث، وقد اعتُقلت آخر مرة في عام 2013 عند نقطة تفتيش حكومية في منطقة مليحة قرب دمشق. واحتجزت في مركز للمهمات الخاصة، وهو جزء من جهاز الاستخبارات الجوية. أمضت ندى خمسة أيام في زنزانة موبوءة بالحشرات. وتعرضت خلال احتجازها للجلد والضرب بعصاة خشبية على جميع أنحاء جسدها، بما في ذلك رأسها، مما أصابها بالآلام لا زالت تعاني منها. وبينما كانت في سجن عدرا، قامت ندى بتنظيم حوارات بين المحتجزات حول حقوقهن، فقامت السلطات بوضعها في الحبس الانفرادي لمدة 10 أيام عقاباً لها.



عمل فني من إعداد: هبة حروب

40 عاماً، أستاذة جامعية ورئيسة مجموعة معنية بحقوق النساء

اعتُقلت نهلة عدة مرات بسبب مشاركتها في تنظيم الاحتجاجات السلمية. وقالت إن هدفها كان التوعية بشأن الحقوق والحريات والمساعدة على منع عسكرة حركة المعارضة. وفي عام 2011، اعتُقلت نهلة برفقة مجموعة من الطلاب من جامعة دمشق على خلفية اتهامات تتعلق بالتظاهرات وإخفاء متظاهرين في سيارتها. وهذا لم يردعها عن مواصلة نشاطاتها بعد الإفراج عنها. وفي عام 2013، اعتُقلت نهلة مرة ثانية برفقة إحدى صديقاتها عند مرورهما عبر نقطة تفتيش حكومية بسبب مشاركتها في أنشطة ترفيهية للسكان المحاصرين في الغوطة الشرقية. وهذه المرة امتد احتجازها عدة أشهر، وتم نقلها بين ستة مراكز شرطة، وتعرضت للتعذيب في عدة مرات، بما في ذلك أما صديقتها من أجل إجبار الصديقة على إفشاء معلومات حول نشاطاتها.

احتجاز النساء لممارسة الضغوطات على أقاربهن

مع اشتداد الحرب، بدأت قوات الأمن بشن مدامات منهجية وواسعة النطاق في مناطق المعارضة، واستخدمت حواجز التفتيش لاعتقال النساء من أقارب المعارضين من أجل الحصول على معلومات وإجبار هؤلاء الأقارب على تسليم أنفسهم للسلطات. ومنذ صيف عام 2012، لجأت الحكومة السورية بصفة متزايدة إلى هذه الممارسة بغية إجبار المقاتلين على إيقاف عملياتهم. ووفقاً لما أفادت به طالبة جامعية احتجزت من قبل الاستخبارات العسكرية في عام 2014، كان سبب اعتقال معظم النساء الـ 19 في "فرع فلسطين" 235 التابع للاستخبارات العسكرية، هو أن أزواجهن أو أبناءهن ينتمون لجماعات المعارضة.

أم أحمد

59 عاماً، والدة مقاتل في المعارضة

اعتُقلت أم أحمد في أواخر عام 2012 في أدلب على يد القوات الحكومية بغية ممارسة الضغط على ولدها أحمد ودفعه لتسليم نفسه. وكان أحمد قد انشق عن الجيش السوري إذ رفض استخدام القوة ضد المدنيين، وانضم لأحد جماعات المعارضة المسلحة. ووفقاً لما أفادت به شقيقته كنانة، كان أحمد يخشى أن يتعرض للإعدام فوراً فيما إذا سلم نفسه، ولم توجد أية تعهدات بأن السلطات ستفرج عن والدته فيما إذا سلم نفسه. وفي يونيو/حزيران 2014، أفادت تقارير بأن أحمد قُتل أثناء عملية قصف شنتها قوات النظام. وما زالت والدته قيد الاحتجاز.

سماهر،

39 عاماً، ربة منزل وشقيقة ضابط مشق

قام عناصر من الجيش السوري في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 بمحاصرة منزل سماهر في درعا واعتقلها بغية ممارسة الضغط على شقيقها الرائد ياسر العبود الذي انشق عن الجيش السوري وأسس كتيبة فلوحة-حوران المناهضة للحكومة وأصبح قائداً للمجلس العسكري في درعا. وعلى الرغم من أن ياسر لقي حتفه في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2013، إلا أن سماهر ظلت في السجن.

احتجاز النساء واستخدامهن كأوراق للمساومة

مع تطور النزاع، بدأت قوات الأمن الحكومية باعتقال النساء بصفة عشوائية واحتجازهن لفترات طويلة قبل الإفراج عنهن؛ وعادة ما يكون ذلك بعد الحصول على رشوة في إطار صفقة لتبادل الأسرى مع جماعات المعارضة. ونظراً لغياب الإجراءات القضائية العادلة للمحتجزين، أصبح الفساد والارتشاء والتفاوض على تبادل السجناء ممارسة شائعة من أجل تأمين الإفراج عن الأسرى. وبغية اكتساب قوة تفاوضية إزاء قوات النظام السوري، شرع عدد من جماعات المعارضة باللجوء إلى اختطاف النساء أيضاً. ونتيجة لذلك، أصبحت النساء مستهدفات دون تمييز من قبل معظم أطراف النزاع.

أدت هذه النزعة إلى وضع تعرضت فيه نساء عديدات للاختطاف أو الاعتقال كأسلوب لاكتساب أوراق مساومة من قبل الأطراف المتحاربة. زعم بعض الذين تمت مقابلتهم بأن هذه الممارسة أدت إلى زيادة الاعتقالات التعسفية وعمليات الاختطاف، مما أضعف إمكانية الإفراج عن الضحايا بالوسائل القانونية. وتعتقد بعض المحتجزات السابقات بأن القوات الحكومية قامت باحتجازهن من أجل استخدامهن في صفقات مستقبلية لتبادل الأسرى.

سحر،

40 عاماً، ربة منزل

أمضت سحر أكثر من تسعة أشهر في سجن عرز المركزي في درعا، وأفرج عنها في صفقة لتبادل الأسرى بين المعارضة المسلحة والحكومة السورية بإشراف الهلال الأحمر السوري. ووافقت المعارضة المسلحة على إدخال أغذية إلى الجنود المحتجزين من الجيش السوري، وذلك مقابل الإفراج عنها.

. سهيلة،

29 عاماً

ظلت سهيلة محتجزة لمدة تزيد عن سنة، وقد أفرج عنها في أكتوبر/تشرين الأول 2013 في صفقة لتبادل السجناء تضمنت سجناء لبنانيين محتجزين لدى قوات المعارضة المسلحة في أعزاز في حلب. وأفادت التقارير أنها كانت بين 114 سجيناً أفرج عنهم في هذه الصفقة.

لينا،

24 عاماً

اعتُقلت لينا اعتقالاً تعسفياً في ديسمبر/كانون الأول 2013 في درعا على الرغم من أنها لم تشارك في حركة الاحتجاجات. وأفرج عنها في صفقة لتبادل الأسرى بين المعارضة المسلحة وبين القوات السورية جرت في مدينة طفس في مارس/آذار 2014.

"بعد مبادلة بين القوات الحكومية و المعارضة المسلحة في مدينة طفس خرج فيها شاب من مدينتي مقابل الضابط المعتقل لدى لواء فجر الإسلام . طلبت المعارضة المسلحة من أهلي القول أنني خرجت في صفقة التبادل و صرحوا بذلك على قنوات فضائية . فهمت بأنه تم استخدامي لأغراض إعلامية من قبل المعارضة المسلحة."

التعذيب

تخضع النساء المحتجزات إلى أنواع متعددة من التعذيب. فقد أفادت العديد من المحتجزات السابقات اللاتي تمت مقابلاتهن بأنه على الرغم من عدم تعرضهن لأنواع التعذيب نفسها التي يواجهها الرجال، إلا أنهن واجهن أنماطاً محددة من التعذيب، بما في ذلك إساءة المعاملة التي أثرت على سلامتهن العقلية. ومن بين النساء الـ 46 اللاتي تمت مقابلاتهن، قالت سبعة منهن إنهن لم يتعرضن لأذى بدني، وقالت 23 أخريات بأنهن تعرضن للضرب والصفع مرة واحدة على الأقل. في حين تعرضت أخريات لمضايقات جنسية، وتحدثت ست نساء عن تعرضهن لتعذيب بدني قاس باستخدام أساليب متعددة من أجل انتزاع اعترافات منهن. وتحدثت جميع النساء اللاتي تمت مقابلاتهن عن عدم اكتراث السلطات بالظروف البدنية والنفسية للنساء الحوامل اللاتي كن في مراكز الاحتجاز. وأفادت جميع النساء بتعرضهن لصدمة شديدة.

سوسن

37 عاماً

عندما قابلنا سوسن كانت تظهر علامات التعذيب على جسدها. وقد قدمت تفاصيل مروعة عن التعذيب الذي تعرضت له على يد اللجان الشعبية (وهي ميليشيات مؤيدة للحكومة) التي احتجزتها عند حاجز تفتيش على شارع نسرين في دمشق.

"...وكان كالمستودع الكبير...وأقدموا على تعليقي من أسفل قدمي اليسرى بسقف المستودع و أصبح رأسي باتجاه الأرض . وكانت أيدي مربوطة للخلف منذ لحظة اعتقالي على الحاجز، , وأقدموا على تعليقي من أسفل قدمي اليسرى بسقف المستودع و أصبح رأسي باتجاه الأرض، , و بدؤوا بضربي بالأيدي و رفسي بأرجلهم، , وضربي بالعصي الكهربائية والعصي الخشبية، , و سيف حديدي و سكاكين و بدؤوا بتجريح جسدي في ظهري وأرجلي وكل جسدي و بدأت الدماء تسيل من جسدي.... و قام أحدهم بإحضار فرشاة تنظيف المراحيض ووضع الفرشاة في فمي. بدؤوا بأرجحتي وضربي بالحائط وكان عددهم خمسة , بقي التعذيب لعدة ساعات لا أستطيع تقديرها نتيجة شدة التعذيب, و استمر التعذيب في اليوم الثاني والثالث على نفس المنوال مع حرمانني من الطعام و إرغامي على قضاء حاجتي بثيابي."

اعتُقلت نسرين بعد بضعة أيام من معرفتها بأنها حامل. وأمضت ثمانية أشهر في السجن، وأمضت أول شهر في الحبس الانفرادي لدى جهاز الحرس الرئاسي على جبل سامرية المطل على دمشق. وعلى الرغم من أنها حامل تعرضت لأنواع متعددة من التعذيب، بما في ذلك الصدمات الكهربائية وشد الشعر والجلد بالسوط. وتم نقلها لاحقاً إلى فرع الأمن في منطقة 227، حيث ظلت هناك ثلاثة أشهر و 17 يوماً. وأفادت بأنها رأت أكواما من جثث المحتجزين في ممرات السجن. ثم تم نقلها أخيراً إلى السجن المركزي في دمشق وأفرج عنها بعد أربعة أشهر من ذلك. وبعد يومين من الإفراج عنها ولدت جنيناً ميتاً.

من الاحتجاز إلى اللجوء

هناك محنة أخرى تنتظر النساء المحتجزات اللاتي يُفرج عنهن. فبعض المحتجزات السابقات يعانين من الوصم والرفض من عائلاتهن ومن المجتمع بصفة عامة. وينزع المجتمع السوري، وخصوصاً المجتمعات المحلية المحافظة، إلى الربط بين احتجاز النساء وتعرضهن للاغتصاب مما يعود على الأسرة والمجتمع المحلي بالعار. وقد أصبحت العديد من النساء مطلقات بعد احتجازهن، في حين اختارت نساء أخريات أخفاء أمر تعرضهن للاحتجاز خشية من مواجهة الرفض الاجتماعي. وقررت أخريات مغادرة سوريا هرباً من الوصم الاجتماعي. كما أن الخشية من التعرض لمثل هذا المصير دفع عائلات بأكملها إلى مخيمات اللاجئين المنتشرة في سوريا وفي الدول المجاورة، مما يفاقم من أزمة اللاجئين.

لينا، 24 عاماً

"لم أعاني من ردة فعل سلبية من أهلي و لكن البعض في مدينتي أخذوا يتحدثون عني، لم احتلم الصمود أمام الضغوط الاجتماعية والعار، لذلك قررت أن أغادر سوريا."

سلام، 42 عاماً

بعد سنة كاملة من الاحتجاز التعسفي ضمن ظروف فظيعة، كانت سلام متلهفة للعودة إلى أسرتها وزوجها. ولكنها كانت تعلم أن الأمور لن تعود إلى طبيعتها المعتادة. وحالما أفرج عنها من السجن المركزي في دمشق، طلقها زوجها. وأصبحت وحيدة وخائفة وبائسة، ولم يبق أمامها سوى اللجوء خارج سوريا.

